الأنباء
الثلاثاء 20 سبتمبر 2011

شدد على أهمية العدل والمساواة في قضية الكوادر

العبدالهادي يطالب بالإسراع في الكشف عن المتورطين في الإيداعات المليونية

ناجي العبدالهادي

قال النائب ناجي العبدالهادي: يلاحظ هذه الايام تزايد التصعيد والحشد السياسي في البلاد، الأمر الذي ادى الى زيادة الاحتقان والمواجهة بين الحكومة والبرلمان والنقابات والاتحادات العمالية والتكتلات السياسية وخاصة بشأن موضوعين على درجة عالية من الأهمية وهما قضية المطالبة بكوادر وزيادات مالية للمواطنين في الجهات المختلفة بالدولة وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع، وهي مطالب مستحقة وقضية الايداعات المليونية في البنوك ومن الواجب الاسراع في الكشف عن ابعاد الايداعات لتأثيرها السلبي على البلاد وانتشار الفساد، مشددا على اهمية التزام الجميع بتطبيق القانون والابتعاد عن التصعيد وتسييس هذه القضايا المهمة وذلك مراعاة للظروف المحلية والعالمية والاقليمية التي تحط بالكويت.

واشار العبدالهادي الى ان الحكومة في اجتماعها امس الاول حددت ثلاثة خيارات لمواجهة قضية الكوادر والزيادات المالية في الجهات الحكومية المختلفة وذلك بهدف مواجهة الاضرابات وتتمحور هذه الخيارات حول ايجاد آليات مناسبة لتلبية اقرار الكوادر او الزيادات المالية عن طريق تشكيل لجنة تبحث المطالب على الطريق لاقرارها وزيادة عامة لكل المطالبين واستكمال دراسة ديوان الخدمة المدنية حول الرواتب، مؤكدا ان الطريق الامثل هو تطبيق القانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له حيث تنص المادة الخامسة منه على اختصاصات مجلس الخدمة المدنية واهمها اقتراح السياسات العامة للمرتبات والاجور بما يكفل التنسيق بين الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة باكثر من نصف رأسمالها وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

ودعا العبدالهادي الجهات ذات العلاقة من الحكومة والبرلمان والنقابات المهنية والاتحاد العام لعمال الكويت ووزارة الدولة لشؤون التنمية والتخطيط واللجنة الاستشارية العليا لاعادة النظر في السياسات الحالية للمرتبات والاجور والكوادر والزيادات المالية بهدف تحقيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والتفاوض باسلوب متحضر بين الاطراف المعنية وبناء على اسس موضوعية تأخذ في الاعتبار الزيادة في الاسعار وتطور الاجور والانتاجية وان الالتزام بتطبيق قانون الخدمة المدنية والقوانين الواردة في خطة التنمية والتي تهدف الى تصحيح الاختلافات في سوق العمل وتحقيق العدالة والمساواة وتحقيق التنمية المستدامة لما فيه خير للوطن والمواطنين بعيدا عن التصعيد والتهديد والاضراب الامر الذي يؤثر بالسلب على الجميع.

وحول قضية الايداعات المليونية شدد على ضرورة تطبيق القانون رقم 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة غسيل الاموال وتطبيق العقوبات الواردة في الفصل الثالث منه في المواد 6، 7، 8، 9، 10، 11،12،13 وهي كافية لردع كل مخالف للقانون والابتعاد عن تسييس القضية حتى لا يتأثر الجهاز المصرفي وحتى يمكن تحقيق هدف تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي وعالمي والمحافظة على سمعة البنوك الكويتية وعلى التصنيف العالمي المتميز لها، مشيرا الى ان البنوك الوطنية لم تقصر في تطبيق القانون المشار اليه واحالت اكثر من 120 بلاغا الى النيابة العامة وبنك الكويت المركزي في آخر خمس سنوات، واستغرب العبدالهادي من هذا التصعيد والتسييس ما قد يؤدي الى الاضرار بالبنوك وسمعة الجهاز المصرفي الكويتي.

واكد ان هذه البلاغات تشير الى شبهة فساد ومن الضروري كشف الفساد والمفسدين وضرورة الكشف عن هذه الحسابات المشبوهة التي تضخمت فجأة ويجب على اصحاب هذه الحسابات توضيح مصادر هذه الاموال المتضخمة وهذا لا يعني خرق الحسابات السرية المصرفية لان البنوك لم تذكر اسماء الاشخاص وتركت للبنك المركزي والنيابة العامة التحقيق في هذه الحسابات المشبوهة، مشيرا الى اهمية الالتزام بدولة القانون حتى نصل الى النتائج المرجوة ونعالج السلبيات ونبتعد بالبلاد عن التصعيد والاحتقان.

الخرافي يهنئ نظيره في اتحاد سانت كيتس ونيفيس

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقية تهنئة الى رئيس المجلس الوطني في اتحاد سانت كيتس ونيفيس كورتيز مارتن، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

عاشور: على وزير الداخلية تمكين أبل من حضور المحاكمة

صالح عاشور

طالب النائب صالح عاشور وزير الداخلية بتمكين المغرد ناصر ابل من المثول أمام قاضي المحكمة اليوم الثلاثاء لمحاكمته، ولا يجوز عدم تمكينه من الحضور للمحاكمة كما حصل في المرات السابقة لأسباب واهية وغير مقنعة وفي حالة عدم تمكينه من الحضور امام القاضي للمحاكمة سنحمل وزير الداخلية مسؤولية ذلك وسنتخذ موقفا سياسيا حازم وسريعا وعلى كل جهة ان تقوم بواجبها حسب القانون بعيدا عن اي مؤثرات شخصية او سياسية.

جوهر يطلب تزويده بعدد حالات استدعاء أصحاب المدونات الإلكترونية والمغردين

قدّم النائب حسن جوهر سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء فيه: بالنظر لما تقوم به بعض الأجهزة الرسمية وخاصة الأجهزة الأمنية من اجراءات تجاه المدونين والمغردين وغيرهم ممن يستخدمون الانترنت وعلى مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة ورغبة في متابعة هذا الموضوع يرجى تزويدي بعدد حالات استدعاء أصحاب المدونات الالكترونية والصفحات الالكترونية المعروفة بالـ «فيسبوك» والمغردين على حسابات الـ «تويتر»، والمعلقين على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، الى مخافر وزارة الداخلية او الادارة العامة للتحقيقات او ادارة المباحث الجنائية او ادارة امن الدولة او سواها من أقسام وادارات التحقيق التابعة لوزارة الداخلية وذلك خلال الفترة من 2010/1/1 وحتى تاريخ الجواب على السؤال مع بيان:

● اسماء من تم استدعاؤهم للإفادة او الاستعلام وجنسياتهم مع بيان سبب الاستدعاء لكل حالة على حدة والجهة التي قامت بالاستدعاء.

● بيان ما اذا كان الاستدعاء قد تم بناء على شكوى مقدمة من قبل مواطنين او من قبل مؤسسات او جهات حكومية مع بيان نوعية الشكوى ونسخة منها، وذلك لكل حالة على حدة.

● الحالات التي احتجز فيها من تم استدعاؤهم واسم وصفة المخول بالحجز وعدد أيام الحجز في كل حالة والإجراءات التي تمت للإفراج عنهم (تعهد او كفالة شخصية او تأمين مالي او غير ذلك).

● الحالات التي أحيل فيها من تم استدعاؤهم الى جهة التحقيق مع بيان نوعية التهم الموجهة لكل منهم وتاريخ الإحالة.

● السند القانوني لقيام وزارة الداخلية باستدعاء المدونين والمغردين والمعلقين على مواقع التواصل الاجتماعي في الشبكة العنكبوتية (الانترنت) او احالتهم الى جهة التحقيق او القضاء، مع بيان ذلك لكل حالة من الحالات المشار اليها في بنود السؤال على حدة.

حسن جوهر

مزيد: مطالب القانونيين مشروعة ونستغرب الاستخفاف بحقوقهم

أكد النائب حسين مزيد ان مطالب القانونيين في اقرار كادر لهم أسوة بالوظائف المشابهة لطبيعة عملهم أمر مستحق في ظل المطالب المشروعة التي تنطلق من دعوتهم وفق نهج العدالة والمساواة للجميع.

وقال مزيد في تصريح صحافي ان الحكومة خلقت التمايز بين موظفي هذه الشريحة فأعطت فئات قانونية وأغفلت دور فئات أخرى مما يحتم ان تسعى لتصحيح هذا الوضع بإقرار مطالب القانونيين خاصة ان طبيعة ومهام عملهم فنية وادارية وكذلك قانونية، موضحا ان الحكومة من الواجب ان تتعامل مع مطالب القانونيين وفق العدالة التي تلزمها مراعاة طبيعة عملهم والأدوار الوظيفية التي يؤدونها.

واستغرب مزيد ان يحاول احد المسؤولين بوزارة العدل من الاستخفاف بهذه المطالبات العادلة وان يسعى لتهميشها عبر الاستعانة بوافدين للقيام بمهام القانونيين، مؤكدا ان اقرار القانونيين يجد الدعم الكافي لإقراره نيابيا وهو الأمر الذي يجب ان تعيه الحكومة وان تسعى له كون القانونيين أصحاب حق عادل في ما ينادون به من زيادة مالية.

من جانب آخر، طالب النائب مزيد الجهات الحكومية المعنية بوضع حد للإهمال الحاصل في سوق حراج السيارات الواقع على طريق الجهراء والبدء في تنظيم هذا المرفق الحيوي الذي يقصده الكثير من المواطنين ويتمون عمليات البيع والشراء، موضحا ان هذا السوق يفتقر لأبسط عمليات التنظيم وتحيط به الفوضى المرورية والتنظيمية ويعاني من الانفلات الأمني وبشكل واضح.

وقال: من المعيب ان يكون في دولة مثل الكويت هذا الإهمال لمرفق حيوي واقتصادي يتم اعطاؤه كل الاهتمام في الدول الأخرى بينما لدينا نجد الجهات المعنية كوزارات البلدية والتجارة والداخلية تتهرب من مسؤولياتها في تنظيم وضبط هذا المرفق الذي يشهد اما ازدحاما دائما او مشاجرات او حتى عمليات غش ونصب وبشكل متكرر وهو الأمر الذي ينقل لنا من قبل الكثير من مرتادي السوق ويحتاج لموقف سريع من قبل الجهات الحكومية.

وأكد مزيد ان سوق بيع وشراء السيارات يحتاج الى الاهتمام الحكومي في اختيار مكان مناسب وبديل للموقع الحالي وكذلك وضع جهات تنظيم عمليات البيع والشراء وأيضا وضع شركة للفحص الفني وإضفاء الرسمي على المعنيين بالبيع والشراء وهي أمور لا أعتقد انها تحتاج لوقف وتسويف وقرارات بيروقراطية فالأمر لا يتطلب إلا احساسا بالعمل وبتطوير الكويت، متمنيا ان تشرع الجهات الحكومية المعنية بوضع الحلول الواضحة لرفع فوضى هذا السوق وتنظيمه ليصبح مرفقا ذا مردود ايجابي على الجميع.

حسين مزيد

الحويلة يطالب بالاهتمام بمرضى التوحد

ناشد النائب د.محمد الحويلة الحكومة الاهتمام بمرضى التوحد وتقديم كل الدعم لمركز الكويت للتوحد والعمل على تطويره وتزويده بجميع الكوادر البشرية والمالية، مؤكدا على اهمية مركز الكويت للتوحد مما له من اهمية قصوى لابنائنا وبناتنا الطلبة المصابين بمرض التوحد فيقدم لهم بيئة تعليمية متكاملة تمكن الاطفال من الوصول الى اقصى طاقاتهم، بالاضافة الى رفع قدراتهم التحصيلية والاجتماعية والتعليمية، وكذلك يقدم خدمات اساسية مثل الاستشارات الاسرية وجلسات النطق والتواصل وبرنامج بيت الشباب للبالغين في الفترة المسائية والتدخل المبكر لصغار السن ونوادي ربيعية وصيفية وغيرها من الانشطة المتواصلة التي تساهم في اندماج هذه الفئة في مجتمعاتهم، فان هذا المركز يستحق كل الدعم والعمل على تطويره وتزويده بالكوادر البشرية والمالية والاجهزة الحديثة لتحقيق اهدافه الانسانية ومساعدة هذه الفئة الغالية والتخفيف من معاناتهم ومعاناة ذويهم.

د.محمد الحويلة

الدويسان يتهم الحكومة بالكيل بمكيالين في قضية المغرد «أبل»

طالب رئيس لجنة حقوق الانسان النائب فيصل الدويسان بالافراج عن المغرد ناصر ابل الذي اكمل 105 اياما قابعا في السجن بسبب تهمة لم تثبت عليه حتى الآن وتعمد عدم احضاره الى جلسات المحكمة.

واضاف الدويسان انه من المحزن ان يستمر حجز هذا المواطن لفترة طويلة وتعمد عدم احضاره الى الجلسات المحاكمة بينما نجد غيره يتطاول على الرموز والقيادات والمذاهب الدينية دون اي ملاحقة من الجهات الامنية الامر الذي يجعلنا نضع الكثير من علامات الاستفهام على هذا الامر الذي لا يخلو من التمييز والملاحقة المتعمدة للبعض دون غيرهم.

وقال الدويسان: مخطئ من يظن اننا سنسكت عن هذا التمييز والكيل بمكيالين ترضية لأطراف نعلمها ونعرفها جيدا وامر مؤسف ان التاريخ الناصع لسجل الكويت في حقوق الانسان وعدم وجود سجناء رأي يتلطخ بمثل هذا الاعتقال لابل خصوصا بعد اصدار منظمة العفو الدولية بيانا اعتبرت فيه ابل سجين رأي وطالبت بالافراج الفوري عنه .

وطالب الدويسان الحكومة بعدم الكيل بمكيالين في مثل هذه القضايا وملاحقة كل المتطاولين على الرموز السياسية والقيادات والمذاهب والعقائد اسوة بملاحقتها لناصر ابل وألا ترضح للضغوط السياسية وتكون مسطرة القانون فوق الجميع.

كما طالب الدويسان وزير العدل د.محمد العفاسي بالرد على كتاب منظمة العفو الدولية الذي ارسل اليه بتاريخ 2011/9/9 والذي تطالب فيه الوزير بالسند القانوني لاستمرار حجزه.

فيصل الدويسان

حسابك على موبايلك

مع برنامج NBK Mobile Banking الجديد كلياً

متوفر لأجهزة:

iPad BlackBerry iPhone

1801801
nbk.com

الوطني NBK
تأسس عام 1952